وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار – كلية الآداب

قسم الجغرافية

المحاضرة العاشرة

التنمية الاقليمية في فرنسا

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية

المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021

مدرس المادة / دكتور قيصر عبدالله احمد

3 - 5 - 2 - التنمية الاقليمية في فرنسا

ان مبرر اعتماد سياسة التنمية الاقليمية في فرنسا يعود الى مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتفاوت المكاني في مستويات التنمية . ففي الوقت الذي عانت فيه الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حادة جداً بين اقاليم باريس وبقية الاقاليم الفرنسية الاقل تطوراً فأن هنالك فوارق اقليمية اخرى بين شرق وغرب البلاد . اذ ان غرب فرنسا الذي يتصف بتدني مستويات النشاط الصناعي وسيادة القطاع الزراعي والذي تشكل مساحته (50%) من مساحة فرنسا ويعيش فيه (40%) من سكانها يعتبر هو الاقليم الاقل تطوراً مقارنة بالإقليم الشرقي المتطور صناعياً

ومن المشاكل الاخرى المتعلقة بالتنمية الاقليمية في فرنسا هي ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الشمالية من البلاد نتيجة لتدهور الصناعات القديمة في تلك المناطق .

وعلى الرغم من ان سياسات التخطيط الاقليمي كانت لها بدايات وتوجهات في جهود التنمية في فرنسا خلال فترة محصورة الحربين العالميتين خاصة فيما يتعلق بمواقع بعض المصانع العسكرية . الا ان التخطيط الاقليمي لم يظهر بصورة واضحة ومنتظمة الا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ان متطلبات اعادة بناء ما دمرته الحرب ومعالجة مشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم المختلفة دفعت بالمؤلفين للتفكير جديداً لمواجهتها والعمل بأساليب التخطيط الاقليمي كوسيلة فعالة لتوجيه التنمية المكانية . ويمكن اعتبار عام 1955 هو بداية التوجهات الجادة لسياسة التنمية الاقليمية في فرنسا حيث تم اعتماد سياسات تنموية اقليمية واضحة ومنظمة ركزت على التوجيه المكاني للنشاط الصناعي . وفيما يلي توضيح لتلك السياسات :-

اولا- سياسات تحديد الموقع الصناعي

كان الهدف المركزي لهذه السياسة هو تخفيف شدة تركز الانشطة الاقتصادية وبالأخص الصناعية منها عن اقليم باريس وتحويلها نحو الاقليم الاقل تطوراً زمن خلال مجموعة من الادوات صنفت وقت الاتي :-

أ ـ الادوات المباشرة ـ وتمثلت بتقييد منح اجازات تأسيس المشاريع الصناعية في المنطق التي تعاني من مشكلة التركز الصناعي وخصوصاً اقليم باريس

ب ـ الادوات غي مباشرة ـ وتمثلت بالحوافز المالية والتشجيعية كالإعانات والقروض والاعفاءات الضريبية وتخفيض سعر الفائدة ، وكانت تمنح تلك المحفزات وفق اطار من الاولويات بهدف تحقيق الموازنة الاقليمية في التنمية ـ وقد حققت السياسة بعض النجاح في نشر المشاريع الصناعية وتخفيف شدة التركيز عن اقليم باريس على الرغم من ان اغلب المشاريع لم تبتعد كثيراً عن باريس العاصمة وتركزت في نطاق حولها يمتد بين (70 - 100). واستمر العمل بهذه السياسة طيلة الخمسينات الى منتصف الستينات مع اضافة بعض الاجراءات الادارية وتغير في بعض الاساليب والادوات المتبعة وبما يعزز فاعلية السياسة باتجاه تحقيق اهدافها .. وكانت الخطوة الاولى اجراء تغييرات على الهيكل الاداري القائم ليكون اكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية الاقليمية حيث تم تقسيم فرنسا الى (21) اقليم تخطيطي خلال عام (1956) بعد ان كانت تتكون من (90) قسم اداري وقد رسمت حدود الاقاليم التخطيطية وصورة تتماشى مع حدود الاقاليم الادارية بعد دمج مجموعة منها في اقليم تخطيطي واحد . وعلى ضوء هذا التقسيم الجديد تم اعداد خطط اقليمية لكل اقليم حدة . ـ وفي عام 1964 وفي محاولة لجعل السياسة الاقليمية اكثر فاعلية تم تقسيم الى (5) خمسة انطقه على اساس معيار البطالة ومستوى الدخل الفردي ومستولى النشاط الاقتصادي وبموجب هذا التقسيم اعتمدت سياسة التنمية الاقليمية على ادوات واجراءات مباشرة وغير مباشرة وبشكل متدرج ومتفاوت من حيث النوع والعدد وحسب درجة التطور للانطقة الخمسة والتي هي:

1- نطاق غرب وجنوب غرب فرنسا

2- نطاق شرق فرنسا

3- النطاق الشمالي من وسط فرنسا

4- النطاق الجنوبي من وسط فرنسا

5- نطاق اقليم باريس

ثانيا- سياسة اقطاب النمو

في عام 1966 تم التأكيد على خلق الظروف النمو الذاتي في الاقاليم الفرنسية وذلك باعتماد سياسة اقطاب النمو كقصر اساسي في التنمية الاقليمية الفرنسية وتهدف السياسة الى تقليل تركيز الانشطة الاقتصادية بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص العاصمة باريس ومن خلال تطوير مراكز الاقاليم الاخرى وتنفيذ هذه السياسة ثم تقسيم فرنسا الى (9) تسعة اقاليم وظيفية بالاعتماد على بعض المعايير مثل حجم السكان وهيكل الخدمات الاقليمية . وقد تم تركيز بعض الصناعات التابعة للقطاع العام فضلا عن بعض الاستثمارات الاقتصادية والخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية في مراكز النمو لخلق ظروف الاقتصاديات الحضرية والتي سيكون لها دور كبير في جذب المشاريع الصناعية الخاصة والتي هي بدورها تخلق ظروف اقتصاديات التوطن للمشاريع الصناعية الجديدة. وهكذا ستتعزز المقومات التنمية الاقليمية في مراكز النمو وبما يعزز جهود التنمية لمميع اقاليم البلد . وقد وجهت الى هذه السياسة مجموعة من الانتقادات ، منها ان تأثيرها في استقطاب المشاريع والانشطة الاقتصادية عن باريس العاصمة كان محدوداً اضافة الى انها اعتمدت على تطوير المدن القائمة كمراكز نمو مما جعل بعض اجزاء الاقليم (خارج اقليم تلك المدن القائمة) خالية من وجود مراكز للنمو . اضافة الى ان هذه السياسة لم تأخذ بنظر الاعتبار امكانيات ومحددات المناطق التي اختيرت مراكز نمو .